

## ورشات إعادة البناء

### ورشة رقم 3:

### حرية التجمع و التظاهر:

## استعادة الفضاء العام الذي حصلنا عليه في 22 فبراير 2019.

### معايير تكريس حرية التجمع و التظاهر سلميا:

### خلق " فضاء التعبير الشعبي الحر " وإدامة " كلمة الجمعة ".

هذه مساهمة "مبادرة نابني" هي جزء من دورة مقترحات "ورشات إعادة التأسيس". في الورشة الثالثة ، نتطرق الى موضوع حرية التجمع العام وحق التظاهر . نقترح إضفاء طابع دستوري بشكل واضح لا لبس فيه. كما ندعو كل مدينة إلى إنشاء "فضاء التعبير الشعبي الحر" ، حيث يكون للمواطنين حرية التعبير عن آرائهم ومناقشتاتها في أي وقت. نقترح أيضاً إدامة "كلمة الجمعة" من خلال إصدار مرسوم تحويل جميع مسارات أو مربعات أو طرق المتخذة في مسيرات الحراك في كل المدن التي يزيد عدد سكانها عن 200000 نسمة إلى مناطق مخصصة للمشاة يوم الجمعة. أخيراً ، نقترح إعلان كل رابع جمعة من شهر فبراير "يوم المواطن للحريات الديمقراطية". يوم الذاكرة والاحتفال ببداية الانتقال السياسي. ولكن قبل كل شيء ، يوم مطالبات جديدة لمزيد من الحريات الديمقراطية

### اليوم التاريخي ل 22 فبراير 2019 مكنّ المواطن من استعادة الفضاء العام في جميع اركان الوطن

شباب تحدى الخوف و القمع<sup>1</sup>. شجاعته سمحت بميلاد حركة تاريخية ، استعاد فيها الشارع بطريقة سلمية كل يوم جمعة وكذا أيام اخرى من الأسبوع. قبل ذلك ، كانت المظاهرات قانونيا محظورة في العاصمة وحُظرت عمليا ، في بقية مناطق الوطن. هذه الورشة تطرح أربعة خطوات من اجل ان لا نعود أبدا الى ما قبل 22 فبراير. علينا ان نشيد و ان نحافظ على هذا المكتسب اي استعادة الفضاء العام المدني بواسطة :

<sup>1</sup>بالنسبة للبعض، اعتبارا من 16 فبراير وحتى قبل ذلك. نحیی هؤلاء الرواد المجهولين.

<sup>2</sup> الموقع الإلكتروني [constuteproject.org](http://constuteproject.org) يقارن أكثر من 190 الدساتير حسب الموضوع (باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية).

<sup>3</sup> انظر [المبنى 2](#) ، حيث تم تقديم اقتراح إنشاء هذا الصندوق وتفصيله.

## I. **دسترة و حماية الحق في التجمع العام و في المظاهرات السلمية.**

المادة 48 من دستور 1996 (المعدل ثلاثة مرات منذ ذلك الحين) يكرس نظريا حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع. المادة 49 هي الاخرى من الناحية النظرية تضمن حق المظاهرات السلمية ، لكنها تجعل هذا الحق خاضع الى قانون اخر ضمن ما يطلق عليه بالاطار العقلائي . و في الواقع تم تطبيق هذا الاطار العقلائي في ممارسة هذا الحق القانوني طيلة العشريات الاخيرة اي انه تم الحظر على امكانية التظاهر و التجمعات العامة ( كان من الضروري طلب ترخيص من الولاية ، لكن كان هناك دائما حظر مطلق في العاصمة وما إلى ذلك).

نحن نقترح في الدستور الجديد أو في التعديل الدستوري ان تحل مكان المادة 49 مادة أكثر وضوحًا وأكثر جدارة بتكريس حرية التعبير سلميا . نستطيع الاستلهام من الدساتير الأكثر وضوحا والأكثر حماية في الموضوع ، على سبيل المثال دساتير : المملكة المتحدة وسويسرا وتونس وألمانيا وجنوب أفريقيا أو المكسيك.<sup>2</sup> تأخذ الصيغة الجديدة ، المستوحاة من هذه البلدان ، الشكل التالي:

حق التجمع العام والتظاهر السلمي في الأماكن العامة مكفول للجميع. لكل مواطن أو مجموعة من المواطنين حرية التعبير عن وجهات نظرهم علانية ، والالتقاء والتظاهر في الأماكن العامة ، دون إذن مسبق أو إخطار ، طالما يتم ذلك بطريقة سلمية ومن غير عنف ، دون المساس بحقوق الإنسان والحريات والسلامة البدنية والمعنوية للمواطنين الآخرين ، بما في ذلك اعوان السلطة واعوان الأمن العام. لا يجوز فرض أي قيود على ممارسة هذه الحقوق ، بخلاف تلك التي تضمن الأمن العام أو منع الأنشطة الإجرامية أو حظر حمل السلاح.

## II. **"فضاءات التعبير الشعبي الحر" في كل مدينة من مدن الوطن.**

فكرة مستوحاة من " ركن الخطباء " الذي أنشئ في لندن عام 1872 (وتاريخه؛ انظر أدناه)، نقترح أن يكون في كل مدينة من ارجاء الوطن مكان مخصص في وسطها منبرا (على سبيل المثال، ساحة مركزية او فضاء في حديقة عمومية..الخ)، نطلق عليه اسم " فضاء للتعبير الشعبي الحر ". مثل هذا الفضاء ظهر بطريقة عفوية محاذ لساحة مورييس اودان في العاصمة تحت شكل سلم مع علامة مدونة ادناه " ركن الخطباء ". يمكن ان تأخذ هذه المساحات تسمية " فضاء 22 فبراير 2019 . ليكون بذلك :

- فضاء حر مفتوح للجميع في كل وقت من ساعات اليوم من اجل النقاش، اومحاضرة علانية لطرح الأفكار ، وإلقاء الخطب والتشاور.
- فضاء يديره المجتمع المدني المحلي (يمكن مثلا الحجز عبر الإنترنت ، وضع تحت التصرف منصة ومقاعد، تأمين الصيانة والتنظيف، وما إلى ذلك).
- الخطاب فيه محجوز على سبيل الاولوية لافراد المجتمع المدني . اما الأحزاب السياسية و النقابات يمكنها التدخل ، لكن تبقى ملكية المجتمع المدني وتعود اليه الاولوية في التعبير من خلال هذا المنبر . كذلك التنسيق مع مدارس و ثانويات المدينة من اجل الحث على مشاركة واسعة للشباب.

1 بالنسبة للبعض، اعتبارا من 16 فبراير و حتى قبل ذلك. نحیی هؤلاء الرواد المجهولين.

2 الموقع الإلكتروني [constuteproject.org](http://constuteproject.org) يقارن أكثر من 190 الدساتير حسب الموضوع (باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية).

<sup>3</sup> انظر [المبنى 2](#) ، حيث تم تقديم اقتراح إنشاء هذا الصندوق وتفصيله.

- لا يجوز تقديم أي طلب إذن أو إخطار مسبق إلى السلطات المحلية من أجل التعبير عن الرأي في هذا المنبر. لا حظر مقبول، و لا مراقبة هوية المُعَبِّر عن الرأي مسموحة و لا رقابة عن المواضيع في هذه الفضاءات - بصرف النظر عن تلك التي تملئها حتمية حماية السلامة الجسدية و المعنوية للمواطنين و الحفاظ على أمن الجمهور.
- ان يكون توزيع المنشورات ونشر الشعارات والملصقات واللافتات بالكامل حرا ، إلا ما يحمل على نشر الكراهية ، الاهانة، العنف أو ما يمس امن و وحدة الوطن أو الثوابت الوطنية المنصوص عليها في مواد الدستور.
- في المدن الكبرى، ان كان من الممكن للمجتمع المدني المحلي، للسلطات المحلية، او لصندوق المواطن من اجل حماية و ترويح الحريات الديمقراطية<sup>3</sup> توفير امكانيات من اجل تمويل " فضاء التعبير الشعبي الحر ان تضمن كاميرا ويب في المناطق الحضرية، محطة واي فاي ، كذلك ميكروفون آمن لنقل التدخلات على المباشر على شبكة الانترنت. تكون هذه التجربة " ركن الخطاب 2.0 " رائدة و الاولى من نوعها في العالم.
- في المدن الكبرى، يمكن للمجتمع المدني ان يتنظم بطريقة تجعله قادرا على اصدار مطالب مبلورة نابعة من الحوارات . على سبيل المثال يمكن انشاء مهمة "مكلف بالحوار العام" على مستوى البلدية او الولاية وان يحضر هذا المكلف حوارات الجمعة و ان يدون ذلك في تقرير عام منشور

1 بالنسبة للبعض، اعتبارا من 16 فبراير و حتى قبل ذلك. نحیی هؤلاء الرواد المجهولين.

2 الموقع الإلكتروني [constuteproject.org](http://constuteproject.org) يقارن أكثر من 190 الدساتير حسب الموضوع (باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية).

<sup>3</sup> انظر [المبنى 2](#) ، حيث تم تقديم اقتراح إنشاء هذا الصندوق وتفصيله.

بدأت قصة ركن الخطباء في أحد نهايات حدائق "هايد بارك" في لندن عام 1866 ، عندما قمعت الشرطة البريطانية آنذاك الاحتجاجات المطالبة بتمديد الحق في التصويت بصورة عنيفة . دائما كانت تنتهي المسيرات في ذلك الجزء من الحديقة قبل أن يتم تفريقها بالقوة. بعد مرور عام على ذكرى القمع ، استؤنفت المظاهرات هناك ، و في يوم ما نجح 150.000 متظاهر في صد القوات والشرطة حينها رفضت التدخل. استقال وزير الداخلية عندئذ في اليوم التالي.

في عام 1872 ، أنشأ قانون حرية التجمع والتعبير في هذا الجزء من الحديقة ، وسُمِّي بالمناسبة "ركن الخطباء". يستمر هذا التقليد بالتعبير الحر و التظاهر حتى يومنا هذا ، حيث يعبر المتحدثون كل يوم أحد عن آرائهم واقفين على الكراسي . ليتم الفوز بعد ذلك بانتصارات أخرى للحريات الديمقراطية ، خاصة في صيف عام 1906 ، عندما تظاهر مئات الآلاف من النساء كل أسبوع للمطالبة بالحق في التصويت. ان وجه التشابه مع ما نشهده منذ 22 فبراير جد ملفت للنظر. يعلّمنا تاريخ ركن الخطباء أيضًا أن "المسيرة" نحو المكتسبات الاجتماعية والسياسية لا تنتهي أبدًا. ان تاريخ مطالب المواطنين يتخلله تعبئة شعبية تلقى في نقاط التجمع الحضرية حيث تتبلور القوة الجماعية للشعب.

ان الطابع الاستثنائي للحراك يكمن في المشاركة الواسعة النطاق في كل ارجاء الوطن في كبريات المدن او الاصغر منها و كل تلك الحشود الشعبية المشاركة و بصوت واحد تعبر عن مطالبها بطريقة سلمية كل اسبوع

انها ظاهرة فريدة من نوعها في التاريخ

من هنا جاءت فكرة هذه الورشة لتطرح ركن الخطباء في جميع مدن الوطن

### III. إدامة كلمة الجمعة : اجراء مرسوم بان يكون المسار وان تكون نقاط تجمع الحراك في العديد من المدن مناطق مخصصة للمشاة مفتوحة كل يوم جمعة.

مسيرات الجمعة تتوالى دون ان تتشابه كلياً : المطالب الشعبية تتطور حسب تطور الوضع السياسي. السلطة القائمة يختلف جوابها من مسابير تارة إلى استفزازي تارة اخرى (خاصة في العاصمة ) ويتنابذ بذلك غضب المتظاهرين مع فرحتهم و يتم التعبير عنه بكل حرية.

نجد انه مايميز الحراك هو الطابع السلمي، الباسم و الإجماع في رفض النظام السياسي القائم ورفض الافراد التي تمثله. نجد ايضا ميزة التنوع والاختلاط بين جميع المتظاهرين مهما كان اختلاف مستوياتهم الاجتماعية، أعمارهم، الجنس، او التوجهات السياسية.

للحفاظ على هذه الديناميكية لا بد من انتهاز هذه الفرصة الرائعة التي سمحت للمجتمع بان يجد نفسه حول تنوعه في التعبير كل أسبوع في الشارع عن نموذج المثالي المشترك . لذلك نقترح ادامة " كلمة الجمعة" و ذلك بترسيم كل الاماكن والساحات والشوارع التي يتم فيها الحراك في المدن التي تتعدى 20000 نسمة الى مساحات مخصصة لمشاة الجمعة . اننا لا نوحى بأن كل يوم جمعة يكون يوم للمظاهرات ، ولكن تلك الحرية في التجمع و في تعبیر (حتى بدون هدف سياسي خاص) لا بد من الحفاظ عليها ، وخاصة يوم الجمعة بعد الظهيرة.

1 بالنسبة للبعض، اعتبارا من 16 فبراير و حتى قبل ذلك. نحیی هؤلاء الرواد المجهولين.

2 الموقع الإلكتروني [constuteproject.org](http://constuteproject.org) يقارن أكثر من 190 الدساتير حسب الموضوع (باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية).

3 انظر [المبنى 2](#) ، حيث تم تقديم اقتراح إنشاء هذا الصندوق وتفصيله.

#### .IV " يوم المواطن و الحريات الديمقراطية " : 4 الجمعة الرابعة من شهر فبراير.

ننادي إلى أن تكون الجمعة الرابعة من شهر فبراير يوم للاحتفال تحت اسم **يوم المواطن و الحريات الديمقراطية** ، حتى نخلد ذكرى بداية حراك 22 فبراير. و ان نجعل منه فرصة لنراجع كل المكتسبات المحققة بها، و لكن خاصة ان نجعل منها فرصة لتحديد مطالب جديدة في مسيرة الحريات الديمقراطية التي ستبقى قيد البناء.

مجموعة NABNI ، أبريل 2019.

مبادرة نبني تدعو جميع المواطنين الى المشاركة بأرائهم حول هذه الورشة بالكتابة الى العنوان الالكتروني:

org.nabni@redaction

1 بالنسبة للبعض، اعتبارا من 16 فبراير و حتى قبل ذلك. نحیی هؤلاء الرواد المجهولين.

2 الموقع الإلكتروني [constuteproject.org](http://constuteproject.org) يقارن أكثر من 190 الدساتير حسب الموضوع (باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية).

3 انظر [المبنى 2](#) ، حيث تم تقديم اقتراح إنشاء هذا الصندوق وتفصيله.